مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق
اسم الكاتب: م.د. محمد كريم كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6901
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق

المدرس الدكتور
محمد كريم كاظم(*)

المقدمة

عالم اليوم عالم متغير يتسم بتعقيد المصالح وتشابكها ويمتلئ بالكثير من قوى التغيير والاختلال التي اسهمت بشكل كبير في تشكيل هيكلية العالم اليوم ،وقد قاد الاختلال الحاصل في ميزان القوى الدولي والناجم عن غياب المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى نقل التأثير الى ميزان القوى الإقليمي الذي أضحى يعاني من الاختلال لصالح دول الجوار الجغرافي على حساب الدول العربية والخليجية تحديدا، ويعد العراق احد أهم القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة بل انه احد أهم الدول العربية، اذ كان للعراق دور واضح في توازن القوى الإقليمي بوصفه احد القوى الرئيسة التي لا يمكن تجاهل دورها في وضع أية ترتيبات إقليمية .

ان التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي شهدها العالم ومازال، أحدثت تبدلات جذرية في مجمل السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه التحولات تحمل في طياتها مجموعة كبيرة من التحديات والمخاطر التي يفرضها الواقع الموضوعي لما شهده العالم، والتي أضحت تشكل تهديدا خطيرا ليس على الأمن القومي للدول فحسب وإنما على الأمن العالمي اجمع.

ولأهمية منطقة الخليج العربي لاحتوائها أولا على اكبر خزين نفطي في العالم، وثانيا ان هذه المنطقة أسهمت بشكل وبأخر في صياغة العديد من التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية المعاصرة، قبل كل هذا يأتي الموقع الاستراتيجي للمنطقة الذي يميز

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين

أهميتها.

ومن هنا يمكن القول ان منطقة الخليج العربي والعراق تحديدا ذات أهمية واحدة ومترابطة كون امن العراق ومنطقة الخليج العربي واحدة وزيادة أي توتر امني أو عدم استقرار امني وسياسي في أي دولة يؤثر بشكل كبير في باقي الدول والمنطقة عموما.

إذن ما مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي وما التحديات التي تواجه المنطقة، وما دور الولايات المتحدة في استقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟ هذه الأسئلة وغيرها سيحاول البحث الإجابة عنها من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول : أهمية منطقة الخليج

لا شك أن منطقة الخليج مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلا بالنظر إلى عاملين، أولهما: التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليمية وصعوبة إيجاد صيغ مشتركة للتعاون بالرغم من نجاح تلك الصيغ في تجارب مماثلة ومنها أوروبا ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية، وثانيهما: تكرس الخلل في التوازن الإقليمي بعد الغزو ا لأمريكي للعراق، وما رتبته من تداعيات ليس أقلها دخول الدول الخليجية في مواجهة جديدة مع ما يسمى (الإرهاب). أيضا ان المشاريع الاقتصادية الخارجية التي أقيمت وستقام كبديل لمؤسسات عربية مشتركة في حقيقتها تكون منظومة متكاملة ترمي الى السيطرة على مجريات الأمور الا قتصادية والتقنية في الفضاء الشرق أوسطي[1].

ان منطقة الخليج إحدى أهم المناطق في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فكانت الجناح الجنوبي للحزام الذي شكله الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، ومنها أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب تدشين نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة.

[1] د.حميد ألجميلي : موقع الاقتصاد العربي في منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين ،مجلة المجمع العلمي العراقي ،الجزء الأول، المجلد السادس والأربعين، بغداد ،١٩٩٩،ص ١٧ .

اذا كانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تعد من بين أهم واغرب التطورات الدولية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنها في الوقت نفسه قد اسهمت في تصحيح بعض الطروحات النظرية التي أفرزتها هذه المرحلة ،وقد أثبتت الأحداث عدم صحة نظرية نهاية التاريخ التي تؤكد حتمية عولمة المنظومة الفكرية الغربية المنتصرة و من ثم انتهاء الصراعات الأيدلوجية والسياسية، وان العالم سوف يتجه نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يؤدي تدريجيا الى القضاء على مركزية الدولة في العلاقات الدولية ، فقد احتل العراق، وثمة ضغوط دولية على إيران، أما دول الخليج العربي الأخرى فتعرضت لسلسلة من الضغوط الأمريكية المتباينة في محاولة لربطها بالحرب على ما يسمى بـ(الإرهاب). في وقت تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجدي ة فيها ، ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق، ومرورا بإيران التي تبنت البرنامج النووي، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قياد ة احمد نجاد الحالية، وانتهاءً بمخاطر ما يسمى (الإرهاب) وأسلحة الدمار الشامل[٢].

وبالرغم من خروج العراق من معادلة التوازن الإستراتيج ي في الخليج، وإنهاء التهديد الرئيس لتلك الدول على اثر دخول القوات العسكرية الامريكية وحلفائها الى العراق وحل المؤسسة العسكرية العراقية ، فإن التنافس لا يزال قائما بين الدولتين ا لكبريين بالمنطقة–وهما السعودية وإيران– للهيمنة عليها . مع سعي الدول الخليجية الصغر ى لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف من خلال استمرار التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة أو حلف الناتو المحتمل قيامه بدور مهم في أمن الخليج [٣]. وهنا تجدر الإشارة إلى منح الولايات المتحدة كلا من الكويت والبحرين صفة "حليف إستراتيجي" من خارج حلف الناتو بعد غزوها العراق،بما يترتب على ذلك من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه هاتين الدولتين، فبموجب هذه الصفة تحصل كل من الكويت والبحرين على نوعين من المميزات : الأول يمنح من جانب الرئيس الأمريكي نفسه، والثاني يمنح من جانب وزارة الدفاع الأمريكية . وقد علق

[٢] نفس المصدر ،ص ٢٣ .

[٣] مجلة المشاهد (لندن) العدد ٢٥٥ الصادر في ٢٠٠١/٢/١١

على هذا الأمر وزير الخارجية الكويتي د .محمد الصباح السالم بالقول : "إن تصنيف الكويت كحليف رئيس للولايات المتحدة خارج حلف الناتو سوف ينعكس إيجابا على منطقة الخليج".

المطلب الثاني: الامن في منطقة الخليج العربي

أصبح امن الدولة وامن شعبها من الأهداف الرئيسة التي يحرص عليها في معظم دول العالم وأضحى غاية كبيرة لشعوب هذه الدول بأن تتمتع بالأمن الشامل بكل ما تعنيه هذه الكلمات وبمفهوم يشمل الأمن السياسي والحياتي والاقتصادي والصحي والاجتماعي وأيضا الأمن المؤسسي ، وعلى معيار ومقياس هذا الأمن أصبحت تبنى روابط العلاقات الدولية اذ تكرس دفاعاتها العسكرية والاقتصادية والقانونية لحماية ذاتها وتجاوز الغير.

وهناك بعض الدول لا تأخذ بالمفهوم الشامل للأمن بسبب التخلف الاقتصادي او تخلف العملية الديمقراطية في نظامها ولكن ذلك لا يعني ان امن النظام فيها لا يأخذ الاهتمام الكافي لاسيما حين نجده قد تصاعد على حساب الامن الاجتماعي للشعب ، وبالأخص بعد تعرض ميزان القوى الإقليمي لاحتلال كبير لصالح دول الجوار الجغرافي لاسيما بعد الاحتلال العسكري من قبل الولايات المتحدة على العراق وبروز مصطلح النظام الدولي الجديد[٤].

تجدر الإشارة الى ان إشكالية أمن الخليج العربي تثير اهتمام العديد من الباحثين في شتى أرجاء الوطن العربي، ومبعث ذلك هو الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لتلك المنطقة التي تُعدّ مثار اهتمام القوى الكبرى على الصعيد العالمي، نظرا لما تمتلكه دول المنطقة من ثروات نفطية هائلة وموقع إستراتيجي، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن صيغة فاعلة لتحقيق أمن الخليج في ظل التهديدات الدولية والإقليمية. ولا يكاد يخلو اجتماع خليجي مشترك، إلا وتتصدر أجندته بحث التحديات الأمنية المحدقة بدول مجلس التعاون، والكيفية التي يمكن التعاطي بها مع هذه التحديات ولم يعد مفهوم الأمن القومي جامدا لايتغير بل

[٤] د.مازن الرمضاني :الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الامريكية، مجلة شؤون سياسية مركز الجمهورية للدراسات السياسية ،العدد ٢ ،مايس ،بغداد ،١٩٩٤ ،ص ٢٨

اخذ يشكل وفقا للتطور المجتمعي وأصبح مفهوما حضاريا شاملا [٥]، ولعل الاجتماع الاستثنائي المشترك الذي عقد مطلع شهر تموز ٢٠٠٧، وجمع وزراء الدفاع والخارجية والاستخبارات بدول مجلس التعاون الخليجي كان واحداً من اهم الاجتماعا ت التي تتناول قضايا الأمن حين ركز على ثلاث قضايا رئيسة متداخلة ومتفاعلة تتعلق بأمن واستقرار هذه الدول، هي الأوضاع الأمنية في العراق، وأزمة الملف النووي الإيراني، وأخيرا التعاون الأمني الجماعي. ويستمد هذا الاجتماع أهميته من اعتبارات عدة: أولاها أنه الاجتماع الثاني من نوعه على هذا المستوى – الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء أجهزة الاستخبارات– بعد عقد الاجتماع الأول في ايار ٢٠٠٣ لمواجهة التداعيات المحتملة على الغزو الأمريكي للعراق، ومن ثم يمكن القول إن الاجتماع جاء أولا لمواجهة تداعيات فشل المشروع الأمريكي في العراق. وثانيا لكترجمة لقرار القمة التشاورية الذي عقد بالرياض في ايار ٢٠٠٧ للبحث في كيفية التعامل مع إفرازات وتداعيات الأوضاع الخطيرة التي يمر بها العراق، وذلك بغية التوصل إلى رؤية مشتركة تجنب دول المجلس الآثار والتداعيات المترتبة على هذه الحالة . وثالثا أن الاجتماع ركز على السبل الكفيلة بتعزيز الحماية الأمنية لدول مجلس التعاون، سواء تعلقت بالأمن الوطني الداخلي أو الخارجي[٦].

المطلب الثالث: إسرائيل والعلاقات الأميركية الخليجية

ان إسرائيل سوف تبقى لأمد غير منظور تشكل التحدي الرئيس للأمن القومي العربي عموما و امن الخليج بشكل خاص فالقوة الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة تعد من أقوى مصادر التهديد للأمن القومي العربي على الإطلاق [٧]. ففي مجال الأسلحة النووية تؤكد العلامات الكافة على ان إسرائيل تعد القوة النووية الكبيرة اذ يشير البعض إلى امتلاك

[٥] د.منعم العمار :تحديات الأمن القومي العربي ،حوار في المستقبل ،مجلة شؤون عربية ،العدد ٧٧ ،آذار ،١٩٩٤ ،ص ٥٢ .
[٦] الانترنيت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm
[٧] عبد الخالق فاروق :اختراق الأمن الوطني المصري ،رؤية سوسيولوجية مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ،،مصر ، ١٩٩٢ ،ص ١٠

إسرائيل ما يقارب الـ (٢٠٠) سلاح نووي وبإمكانها أن تدمر بالقنابل النووية مناطق عربية عدة مسكونة في وقت واحد[٨].

إن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت مشاريع عدة لضمان وإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي محاولة اختراقها قبل ان تدخل المنطقة بعد غزو العراق للكويت ومن هذه المشاريع الاقتصادية التي تستهدف من ورائها دمج الأسواق المحلية بالسوق العالمية والتقليل من سيادة الدولة على مواردها الوطنية ،والتي يمثل القطاع النفطي القطاع الاقتصادي الأول في منطقة الخليج العربي، وقد سعت الولايات المتحدة لعولمة النفط كمحاولة منها لفرض هيمنتها الاقتصادية على العالم [٩]. وهذا السعي للولايات المتحدة دفعها لإنشاء مجموعة من الترتيبات الإقليمية لضمان سيطرتها السياسية والاقتصادية ومن ضمن المشاريع المستقبلية التي طرحت لاستهداف النظام الإقليمي العربي هو مشروع (الشرق الأوسطي)، فقد طرح من قبل (إسرائيل) والولايات المتحدة التي سعت الى تنفيذه [١٠]، وذلك من اجل اقامة نظام جديد في المنطقة يخدم مصالحها ومصالح (إسرائيل)، فالولايات المتحدة لاتزال تروج للمشروع الذي تبغي منه تنصيب اسرائيل محورا اقتصاديا مسيطراً على النظام الإقليمي العربي . ويمكن القول ان تعاضم القدرات العسكرية الإسرائيلية بات يشكل تهديد اً كبيراً لأمن الدول العربية لاسيما بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،والاختلال الحاصل في ميزان القوى العسكري لصالح إسرائيل وتفاقم النزاعات العربية –العربية وتوجه كثير من الدول العربية وبالذات د ول مجلس التعاون الخليجي نحو توجيه إمكانياتها العسكرية تجاه بعضها البعض الأمر الذي يؤدي بالمحصلة النهائية الى زيادة وتفاقم الانقسامات العربية واستنزاف القدرات الاقتصادية والبشرية وصرفهم

---

[٨] د.نبيل السهلي : تطور الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨– ١٩٩٦) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،سلسلة دراسات إستراتيجية ،العدد ١٠ ،أبو ظبي ،١٩٩٨ ،ص ٧٩–٨٠ .

[٩] د.حميد ألجميلي :الاقتصاد العربي و طروحات الاقتصاد السياسي للعولمة ،مجلة آفاق عربية العدد (١١،١٢) السنة الرابعة والعشرون ،بغداد ،١٩٩٨ ،ص٩.

[١٠] د.عبد المنعم سعيد ،العرب ومستقبل النظام العالمي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٧ ،ص ٢٢٣

عن الانشغال بإسرائيل القوة الإقليمية المهددة لأمن منطقة الخليج والدول ا لعربية جميعا[١١]، إن العلاقات الأميركية الخليجية قد وثقت بالنفط، وقيّدت بأمن إسرائيل، ولم تختزن أي مضمون ثقافي، ومن هنا فقدت طابعها الإستراتيجي على الرغم من كل ما يقال في هذا الصدد.

لم يضر إسرائيل تطوّر العلاقات الأميركية الخليجية، لكنها ظلت تنظر إلى هذه العلاقات بعين ملؤها الشك والريبة. وقد اعتقد الإسرائيليون أن مزيدا من التطوّر في علاقات واشنطن بدول الخليج سوف يكون على حساب مكانتهم في المدرك الإستراتيجي للحليف الأميركي، مما يدفع باتجاه إضعاف العلاقات الأميركية الإسرائيلية.

ومن هنا لم تنظر تل أبيب بارتياح إلى مبدأ كارتر الذي أسس في مطلع عام ١٩٨٠ للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وقد تكرر ذاته عند تشكيل القيادة المركزية في يناير/كانون الثاني عام ١٩٨٣[١٢].

تبذل الولايات المتحدة جهوداً مستمرة من أجل المحافظة على توازن القوى بين دول المنطقة لكن التوازن الذي يخدم مصالحها وأهدافها ومصالح حلفائها ولاسيما "إسرائيل".. وقد أثبتت التجربة أن هذا الأنموذج من توازن القوى المتحيز ضد المصالح العربية لم يحقق الغرض منه وهو الأمن والاستقرار، فقد شهدت المنطقة على مدى خمسين عاما ونيفا ما يزيد على عشر حروب، حدثت سبع منها في محيط ال وطن العربي. في مطلع الثمانينيات دخلوا في معركة طويلة لوقف صفقة الأواكس للمملكة العربية السعودية، وحدثت ضجة أخرى في صيف ٢٠٠٧ مع الإعلان عن عزم واشنطن تزويد دول الخليج بجيل متطور من الطائرات الحربية والقنابل الذكية. وللقفز على واقع العلاقات الأميركية الخليجية الوثيقة، تعمدت إسرائيل على نحو متكرر القول باحتمال وقوع هذه الأسلحة في يد قوى راديكالية، أو بتغيّر الظروف في الخليج على نحو يجعلها في مواجهة مباشرة معها.

---

[١١] عبد الخالق عبد الله : الولايات المتحدة الأمريكية ومع ضلة امن الخليج العربي ،مجلة المستقبل العربي ،السنة السادسة والعشرون ،العدد٢٩٩، بيروت ،كانون الثاني ٢٠٠٤ ،ص ٢٣-٢٤ .

[١٢] د.منعم العمار:تحديات الأمن القومي العربي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٦٢.

وقد نجحت إسرائيل في تجريد كثير من الأسلحة الأميركية الموجهة للخليج من طابعها الهجومي، ونجحت على نحو حاسم في منع وصول عدد من الأنظمة الدفاعية للمنطقة، واستطاعت تشكيل حظر أميركي ضمني على تزويد دول الخليج بصواريخ قادرة على الوصول إلى التخوم الإسرائيلية.

كذلك سعى الإسرائيليون على نحو دائم للتذكير بأن العلاقات الأميركية الخليجية لا تستند إلى عمق حضاري، و من ثم فهي علاقات لا جذور لها، وبأن إسرائيل هي أنموذج الحضارة الغربية في المنطقة، و "واحة الديمقراطية" فيها، وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لترفع عاليا من وتيرة الدعاية الإسرائيلية هذه.

وبموازاة ما سبق ذكره ظلت الدبلوماسية الإسرائيلية تردد مقولة أن على دول الخليج أن تبرهن على صدق اعتدالها عبر تشجيع عملية السلام في المنطقة ونبذ "التطرف".

وهنا تدخل الإسرائيليون على نحو مباشر لمهاجمة الدعم الخليجي لعدد من الدول العربية، وهاجموا "إعلان دمشق" عام ١٩٩١، واتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، ونظروا بارتياب إلى الأدوار الخليجية في الساحة الفلسطينية .والخوف الذي يسود المنطقة هو ما إذا كان الأميركيون سوف يضغطون باتجاه شطب ملفات القدس وعودة اللاجئين وحدود عام ١٩٦٧، ومن ثم تحقيق تسوية تلبي الشروط الإسرائيلية كافة، فضلا عن التساؤل حول مستقبل علاقة دول الخليج بحركة حماس، علما بأن رؤيتها ليست واحدة بهذا الشأن.

المطلب الرابع: احتلال العراق وتصدع الجبهة الشرقية

وغير بعيد من تفاعلات الداخل الخليجي ظل العراق حاضرا في مقاربة إسرائيل لأمنها القومي، وارتبط ذلك بأمرين أساسين : الأول قدرته على بناء قوة عسكرية ذات شأن، والثاني دوره فيما يعرف بالجبهة الشرقية.

وفي سياق المخاوف الإسرائيلية من قوة العراق جاء تدمير إسرائيل لمفاعل تموز العراقي عام ١٩٨٠، وتخوفها من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بنتيجة لا غالب ولا

مغلوب، بمعنى خروج العراق وإيران بكامل قدراتهما العسكرية .هكذا نجد ان الاحتلال الأمريكي للعراق كان يرمي الى القضاء على القدرات العسكرية العراقية ب وصفها مصدر تهديد مستمر للكيان الصهيوني، ولقد أسفرت العمليات العسكرية الأمريكية على العراق فقدان العرب لمصدر قوتهم العسكرية الرئيسة (القوة العراقية)[١٣]، كذلك بدا لافتا وضع إسرائيل بندا في معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤ ينص على أن دخول أية قوات أجنبية (عربية) إلى الأردن سوف يعني إعلان حرب، وعلى الأرجح فإن تل أبيب قد عنت العراق بهذا النص، إذ إن لكل من مصر وسوريا ولبنان حدودا مشتركة مع إسرائيل، و من ثم ليس ثمة احتمال متزايد لتحريك قواتها نحو الأردن.

وفي عام ١٩٩١ جاءت حرب الخليج الثانية لتشكل منعطفا تاريخيا في بناء الجبهة الشرقية بالمعيارين الإستراتيجي والسياسي، وعلى الرغم من ذلك فإن الحرب لم تحسم الصورة النهائية لهذه الجبهة، إذ تحوّل العراق من خطر مؤكد إلى خطر محتمل، لأن بضعة صواريخ "سكود" يمكن إطلاقها من غرب العراق لتصيب منطقة تل أبيب وتغير معادلات عدة، ذلك أن المسافة بين منطقة القائم على الحدود العراقية السورية وأواسط منطقة تل أبيب لا تتجاوز ٧٠٠ كيلومتر.

وكان هذا هو الحال حتى تاريخ الحرب الأميركية على العراق عام ٢٠٠٣، حين انتهى الخطر المحتمل على نحو مؤقت وحسب، ان تعامل الولايات المتحدة مع الوضع في العراق سيحدد مستقبل الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، وان الوضع العراقي وضع غير مستقر وهو أمر قد يدوم مدة ليست قصيرة حاملا معه احتمالات عدة منها ما هو احتمال متفائل واخر متشائم... ان الوجود الأمريكي في العراق أسهم بشكل كبير في حالة اللا استقرار التي يعاني منها هذا البلد، وهنا يمكن القول ماهي السياسة الأمريكية تجاه العراق وتجاه منطقة الخليج العربي، والكل يعرف ا ن العراق مجرد من جيشه والضعيف عسكريا يخل بالتوازنات العسكرية والأمنية في منطقة الخليج العربي، مقابل قوة عسكرية إيرانية وهنا الاختلال بمعادلة

[١٣] أنطوان زحلان : العرب وتحديات العلم والتقانة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٩،ص ٣٣٦ .

امن الخليج العربي ككل [١٤] كما أن انفلات الأمن الداخلي من عقاله، وانفراط آليات الضبط الأمني من شأنه هو الآخر أن يؤثر في امن دول الخليج العربي.

ولن يحول ذلك دون وجود قوات أو قواعد أميركية في غرب العراق، لأن اعتراض مثل هذه الصواريخ يشترط بالضرورة استعدادا مسبقا لتتبعها والتصدي لها في منطقتي انطلاقها وسقوطها، وهو أمر ربما يمكن تحقيقه في ظروف الحرب والتأهب المسبق في الجو وعلى الأرض.

أن العراق سيبقى تحديا إستراتيجيا في حسابات الأمن الإسرائيلي بموازاة كونه تحديا سياسيا، بمعنى زيادة الشعور بالربط بين معضلة العراق ومعضلة النزاع العربي الإسرائيلي[١٥]، على النحو الذي قالت به توصيات تقرير بيكر وهاملتون، وقبل ذلك النقاشات التي شهدتها واشنطن ولندن غداة سقوط بغداد.

وفي سياق غير منفصل عن مقاربة النزاع العربي الإسرائيلي وموازين القوى في المنطقة، دعا تقرير بيكر وهاملتون (التوصية رقم ٥) ((ينبغي ان تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها ايران وسوريا ،فضلا عن الدول الرئيسة ومنها م صر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوربي ويمكن ان تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي ودبلوماسي)) و إشراك إيران في جهود إحلال الاستقرار والبحث عن تسوية سياسية للوضع المتأزم في العراق .ولاشك ان الوضع السياسي الحالي في العرق قد حقق فوائد كبيرة لبعض دول الجوار ، إذ بدأت بالتأثير في القرارات المركزية المتخذة من قبل الحكومة لتحقيق مصالحها وتقوية سلطتها في المنطقة وإمكانية التأثير في الخصوم بطريقة غير مباشرة،

---

[١٤] محمد بن مختار النقشيطي ، قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق ، مجلة المعرفة ، قناة الجزيرة ، ٢٠٠٦، متاح على موقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

[١٥] د.نادية المختار :الثابت والمتغير في نظرية الأمن الإسرائيلي بعد ضربات صواريخ الحسين ،مجلة شؤون سياسية ،بغداد ،مركز الجمهورية لدراسات السياسية ،العدد ٢ ،السنة الأولى ،١٩٩٤ ،ص ٤٠

ولهذا أشار التقرير في التوصية رقم ١٢ إلى ((يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي– الإسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات : لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب ان يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تع د نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى «حزب الله» وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكري لهذا الصراع))[١٦].

ومن الأمور اللافتة ما أوردته التوصية (٢٢) من التقرير التي نصت على وجوب أن يصرح الرئيس الأميركي "بأن الولايات المتحدة لا ترمي إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق". ((ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العرا قية إقامة قاعدة موقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة ان تنظر في هذا الطلب كأي طلب من حكومة دولة أخرى.

وهذه قضية بالغة الدلالة في حسابات النزاع العربي الإسرائيلي، بقدر دلالتها على صعيد المقاربة الأميركية لأمن الخليج نفسه، لأن وجود قواعد عسكرية دائمة في الع راق يرتبط بإسرائيل من ناحيتين، تختص الأولى بمستقبل أمنها، وتتعلق الثانية بمستقبل مكانتها ودورها في الإستراتيجية الأميركية في المنطقة.

[١٦] محمد بن مختار ،قراءة سريعة في تقرير بيكر ،مصدر سبق ذكره .

وهنا نذكر ما أكدته التوصية ٣٩ من التقرير أيضا ((على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.

ليس هناك عمل للجيش الأميركي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأميركية والعراقية لزيادة احتم ال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة اليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأميركيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، الى ما بين عشرة وعشرين ألفاً . كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات . وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «القاعدة» في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أ حد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة الى الخارج. وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأميركية من العراق. وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان . وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية مدمرة أكثر))[١٧].

وعلى صعيد آخر يبدو الملف النووي الإيراني إحدى نوافذ تفاعلات إسرائيل مع أمن الخليج، التي باتت عبره أكثر تجليا وكثافة، وإذا قدّر للتوترات الإسرائيلية الإيرانية أن تتجه

[١٧] المصدر نفسه.

نحو صدام عسكري، فسوف يكون الخليج ق د أضحى في القلب من مقاربة أمن إسرائيل القومي[١٨].

وبالعودة إلى دول الداخل الخليجي الست فإن ما يمكن قوله ختاما هو أن تأثير هذه الدول في معادلة النزاع العربي الإسرائيلي سوف يعتمد جوهريا على مدى قدرتها على إحداث قدر من التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل التي ستبدو أشد ارتباطا بمعادلة أمن الخليج.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن المضامين الإقليمية لهذا الأمن قد اقتربت في حجمها من مضامينه الدولية أو كادت، وهذا متغير كبير لا بد من أخذه في الحسبان عند مقاربة أوضاع هذه المنطقة ومنظومة خياراتها الأمنية والسياسية.

المطلب الخامس: السياسات الأمريكية في الخليج

ترجع بداية الاهتمام الأمريكي عمليا بمنطقة الخليج إلى عام ١٩٧١ عندما انسحبت بريطانيا تماما من المنطقة، فأخذت أمريكا على عاتقها مسئولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وظهرت الكثير من المبادئ والإستراتيجيات التي ارتبطت بأسماء الكثير من الرؤساء الأمريكيين، مثل: مبدأ نيكسون، ثم مبدأ كارتر، ومبدأ الصراع الإستراتيجي في عهد ريجان، ومبدأ الاحتواء المزدوج في ظل إدارة كلينتون، وأخيرا مبدأ بوش "ألاستباقي". وهنا يمكن القول ان الوجود العسكري الغربي والأمريكي تحديدا في م نطقة الخليج العربي لم يوجد لضمان امن الشعوب ،ولكنه وجد لضمان امن النخب الحاكمة التي غالبا ماتقوم بمقايضة الامن بالمصالح[١٩] وبالمقابل فان الحكام الخليجيي ن باتو يدركون بان الحركات المناهضة

[١٨] د.مازن الرمضاني: الولايات المتحدة وحرب الخليج ،مجلة افاق عربية ،العدد الأول ،كانون الثاني ،بغداد، ١٩٩٢ ،ص ٣١.
[١٩] فيبي مار : الخليج العربي بعد العاصفة ،بحث في كتاب ،امتطاء النمر ،تحرير فيبي مار و وليم لويس ،ترجمة عبد الله جمعة الحاج ، ،سلسلة مترجمة ،العدد ٢ ، ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦ ،ص ١٥١ .

والمعارضة السياسية آخذة بالتصاعد وان أنظمتهم السياسية مهددة بالزوال ،اذا ما استمر الاستياء الداخلي في النمو وعدم قدرة تلك الأنظمة على ضمان الأمن الداخلي[٢٠].

وقام مبدأ "نيكسون" على سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران– السعودية)، أو ما أطلق عليه سياسة "العمودين"، وذلك بدعم قدراتهما العسكرية والتسليحية، واستمرت هذه السياسة قائمة حتى اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ اذ بدأ التفكير الإستراتيجي الأمريكي يعتمد على سياسة التدخل المباشر، من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول العربية الخليجية، وهو ما تجسد في مبدأ "كارتر" الذي صيغ في كانون الثاني ١٩٨٠، وإعلان الإدارة الأمريكية أنها لن تسمح لدولة بعينها للسيطرة على الخليج، وسوف تستخدم كل الأساليب اللازمة –بما فيها القوة العسكرية– إذا رأت تهديدا لمصالحها بالمنطقة.

واستمرت سياسة التدخل الأمريكي المباشرة في الشأن الخليجي في عهد إدارة الرئيس ريجان، وساعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية إدارة ريجان على ذلك، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاك قوة الطرفين (العراق وإيران)، وكانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوى للآخر.

لكن هذه السياسة أسهمت في تزايد قوة العراق عسكريا وسياسيا، الأمر الذي شجع النظام العراقي على غزو الكويت في ٢ اب ١٩٩٠، وهنا اضطرت إدارة الرئيس الأمريكي بوش (الأب) للتدخل العسكري المباشر ضد العراق من خلال تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت، وبعد نجاحها في ذلك اتجهت إلى فرض عقوبات على العراق استمرت طوال عقد التسعينيات، وحتى ما قبل الإطاحة به.

اتجهت إدارة الرئيس بيل كلينتون إلى انتهاج إستراتيجية أمنية جديدة تجاه منطقة الخليج تمثلت في (سياسة الاحتواء المزدوج) ضد كل من العراق وإيران، لإضعاف قدراتهما

[٢٠] طلعت احمد سليم :الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية ،بيروت، ١٩٩٨ ،ص ٢٠١ –٢٠٢ .

العسكرية، غير أن هذه السياسة تعرضت لا نتقادات عدة، اذ لم تنجح في عزل إيران التي شهدت علاقاتها انفتاحا على كثير من القوى الإقليمية والدولية، كما لم تضعف نظام صدام حسين كليا.

ثم جاء إعلان مبدأ بوش الابن الذي نص بكل وضوح على سياسة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الاستباقية بعد أ حداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ضد الدول أو القوى التي تمثل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي والعالمي طبقا للمفهوم الأمريكي، فقامت القوات الأمريكية بغزو العراق في اذار ٢٠٠٣ بزعم وجود علاقات مع تنظيم القاعدة وما يسمى الإرهاب، وسعيه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل رغم عدم ثبوت صحة هذه المزاعم. والآن تصعد الولايات المتحدة ضغوطها ضد إيران بإثارة ملفها النووي والتهديد بفرض عقوبات عليها إن لم توقف تخصيب اليورانيوم.

لقد أصبح امن الخليج العربي رهين الهيمنة الأمريكية وأدى نشوء مظاهر سلبية لعل أبرزها ظاهرة الوجود العسكري الأجنبي البري والجوي والبحري وبشكل مكثف [٢١]. وهنا نذكر ان الوجود العسكري الأمريكي هو ليس وجوداً حديث العهد ولكنه اكتسب أبعادا وأشكالا جديدة في خضم التطورات والتحولات العالمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على ان هذا الوجود اذا كان له ما يسوغه في تلك المرحلة باحتواء النفوذ السوفيتي والحيلولة دون وصولهم الى منطقة الخليج[٢٢] فانه بانتهاء الحرب الباردة لم تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها اي مسوغ لبقاء هذا الوجود العسكري المباشر وبإشكاله المتعددة لذلك لجأت الولايات المتحدة الى خلق تهديد امني مزيف لبعض الدول القومية في منطقة الخليج العربي لتستمر بوجودها العسكري المباشر وبالقرب من منابع النفط

في كل هذه المراحل خلطت الإدارات الأمريكية بين المصادر التي تعتقد أنها تمثل تهديداً لأمن الخليج وتلك التي تمثل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لمصالحها في المنطقة؛ و نتيجة لذلك فقد

---

[٢١] حسين أغا وآخرون : الوجود العسكري العربي في الشرق الأوسط ، ،مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ،سلسلة الدراسات الإستراتيجية ،العدد ٩ ، لندن ،١٩٨٤ ،ص ٤٠

[٢٢] د.حسن بكر: مجلس التعاون الخليجي في عصر التكتلات الكبرى،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد ١٢٤،١٩٩٦،ص ١٦٦ .

تغيرت الرؤية الأمريكية لمصادر التهديد التي تواجه أمن الخليج من المد الشيوعي في سبعينيات القرن الماضي إلى إيران الثورة في الثمانينيات حيث النهج الإيراني العدائي لواشنطن، والخوف من الاعتداء الإيراني على أي دولة أخرى، وتهديد الإمدادات النفطية، إلى عرقلة عملية السلام ودعم حركات المقاومة، ثم بات العراق في التسعينيات مصدر التهديد الرئيس للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج بعد غزوه الكويت؛ لأن ذلك معناه سيطرة العراق على مخزون هائل من النفط، وتهديد مصالح أمريكا النفطية.

وبعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ تحولت ا لمنطقة في التفكير الأمريكي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر ما يسمى (الإرهاب) العابر للقارات على أساس أن معظم القائمين بتفجيرات ايلول يحملون الجنسيات الخليجية، كما أن الجزء الأهم من التمويل – طبقا لهذه الرؤية الأمريكية– جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجي ة، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط، بل أيضا يتضمن تجفيف منابع العنف و ما يسمى الإرهاب، كما لم تتجاهل هذه الرؤية مصادر التهديد الإقليمية لأمن الخليج (العراق وإيران)، فتم وضعهما في لائحة محور الشر، وبدأت إدارة بوش تثير قضية علاقتهما بأسل حة الدمار الشامل ودعم ما يسميه الإرهاب الدولي، واستخدمت القوة العسكرية في الإطاحة بنظام صدام حسين، و تهدد باستخدام القوة ضد إيران.

وبالرغم من التواجد الكبير للقوات الأمريكية نرى النفقات الباهظة على الج يوش الصغيرة في المنطقة التي ع دد قواتها العسكرية لدول مج لس التعاون الخليجي مجتمعة (١٦٢٩) الف جندي[٢٣]. فان تلك الدول لم تستطع ضمان أمنها بل ان صفقات الأسلحة المعقودة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الست وبين الدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ،كان لها اكبر الأثر في الأمن القومي الشا مل لدول الخليج العربي ،فعلى عكس ما هو متوقع من عقد صفقات الأسلحة التي كانت من المفترض بها أن تؤدي إلى تطوير أداء وفاعلية القوات المسلحة الخليجية لضمان أمنها ،فانها بالمقابل أصبحت أداة بيد الدول الغربية لاختراق أمنها الاقتصادي واستنزاف ثرواتها القومية وسلب

[٢٣] د.محمد السعيد إدريس .النظام الإقليمي للخليج العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠،بيروت ،ص ٢٢٩-٢٣٠.

إرادتها السياسية وزيادة تبعيتها السياسية للدول المصدرة للأسلحة ،فضلا عن زيادة فاعلية وتأثير القوى الغربية في منطقة الخليج العربي.

بمعنى آخر فإن "العراق المحتل" قد تحول إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة. ولعل الأزمة الأمنية في السع ودية والتي بدأت مع تفجيرات الرياض الأولى في أيار ٢٠٠٣ ولا تزال فصولها مستمرة – وإن كانت بشكل أقل حدة في ظل المواجهات الأمنية "المتقطعة" بين الأجهزة الأمنية وبعض الخلايا الإرهابية النائمة ، وما شهدته كل من الكويت وقطر من حوادث عنف خلال السنوات القليلة الماضي ة، كل هذا يجسد مدى العلاقة بين الوضع الأمني المتدهور في العراق وبين الوضع الأمني "المتأزم" الذي تعانيه هذه الدول.

ويرتبط بما سبق تنامي خطر تنظيم القاعدة والخلايا "النائمة" المرتبطة به خاصة بعد التحذيرات التي صدرت عن بعض قياداته لأربع دول خليجية (الكويت والسعودية وقطر والإمارات) باحتمال استهدافها . وهذا لا ينفصل أيضا عن حالة الانفلات الأمني في العراق، بل هو أحد إفرازاتها. ففي ظل الحصار الذي تواجهه القاعدة هناك، فإنها قد تنقل عملياتها إلى دول الجوار الخليجي في إطار ما يعرف بإستراتيجية "تشتيت الجهد"، وهي إستراتيجية تقضي بالخروج بالعمليات الإرهابية إلى خارج حدود البلاد نحو المحيط الخليجي المجاور بهدف قطع الطريق على احتمال محاصرة الجماعات المسلحة داخل العراق.

ومن جوانب القلق الأخرى ما يتعلق بالصراع الطائفي في العراق، وما يرتبط به من تصاعد نفوذ بعض القوى على حساب قوى أخرى ، قد تدفع إلى نمو متصاعد لاتجاهات راديكالية ، وكانت مطالب التنظيمات القومية والدينية أكثر راديكالية اذ كانت تدعو الى تغيير بعض نظم الحكم واستبدالها بنظم أخرى تتوافق مع مطالبها وبرامجها [٢٤].

وأخطر ما في تداعيات الصراع الطائفي في الحالة العراقية أنه قد يؤدي إلى تقسيم العراق على أسس طائفية، بفعل عوامل إقليمية ودولية، خاصة في ظل تزايد الحديث عن الفيدرالية من

[٢٤] فيبي مار ،الخليج العربي بعد العاصفة ،مصدر سبق ذكره ،١٦٨-١٦٩

جانب بعض القوى السياسية، وهو الأمر الذي يخفي وراءه تطلعات نحو الانفصال ما قد يقود في نهاية المطاف إلى تقسيم العراق على عدة دويلات. وهذا بحد ذاته يمثل مصدر قلق لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن إقامة دولة شيعية في العراق على نمط الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد يشكل تهديدا لهذه الدول، لأنه قد يثير تطلعات الأقليات الشيعية الموجودة بها، ويدفعها إلى المطالبة بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية أسو ة بما حققه شيعة العراق من مكاسب، وربما بالانفصال.

لكل هذه المخاوف بدول مجلس التعاون الخليجي، دفعها على التأكيد على الرفض القاطع لأية دعوات من شأنها تجزئة وتقسيم العراق على أسس مذهبية وطائفية، كما جدد ة الدعوة إلى القيادات العراقية إلى الحفاظ على وحدة واستقلا ل وسيادة العراق، وفي الوقت نفسه طالب بحشد جميع الجهود والمساعي وتعبئتها بغية تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع فئات الشعب العراقي في مواجهة الفتنة الطائفية

يظل التوصل إلى صيغة أمنية لمنطقة الخليج (دول الخليج الست فضلاً عن العراق وإيران) أحد أهم القضايا التي تستقطب اهتمام الأطراف الدولية كافة انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية البالغة التي تحظى بها تلك المنطقة، ابتداء بإنتاجها ما يقرب من ٨٤% من الإنتاج العالمي للنفط، واحتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، ومرورا بموقعها الإستراتيجي المهم الذي يتوسط العالم، وانتهاء بتطورات الأوضاع الأمنية في العراق والتي تهدد الاستقرار الإقليمي عموما.

المطلب السادس: مفاوضات الناتو مع دول الخليج العربي

أن اللقاء بين ممثلي الناتو والدول الخليجية ل م يكن الأول من نوعه بل سبقته لقاءات عدة، أولها : مؤتمر "تحولات الناتو والأمن فـي الخليج" الذي عقد بدولة قطر في نيسان ٢٠٠٤، وقد كان هذا المؤتمر تمهيدا لقمة إستانبول التي عقدت في العام نفسه، وخصصت جزءا مهما من بيانها الختامي عن الحوار بين الناتو ودول الخليج . وثانيا: المباحثات الثنائية بين الناتو وبعض الدول الخليجية في اذار ٢٠٠٥، وثالثا: المحادثات غير الرسمية التي أُجريت خلال تشرين الاول ٢٠٠٥ بين مسؤولين من المملكة العربية

السعودية ونظرائهم من حلف الناتو بمقر الحلف ببروكسيل.

ويمكن تفسير هذا التوجه الجديد للحلف تجاه منطقة الخليج في ضوء أمرين، الاول: رغبة الحلف في إيجاد علاقات جماعية مش تركة مع دول المنطقة عموما ودول الخليج خاصة، انطلاقا من أن العلاقات الجماعية سيكون لها نتائج إيجابية بدلا من النماذج الثنائية، وهو ما أكد ه السفير الإيطالي لدى الناتو بالقول : "بالرغم من أن بعض أعضاء الحلف يرتبطون باتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الخليج الست، فإن ما يحدث الآن هو محاولة لإيجاد علاقة متعددة الأبعاد يكون لها أثر أقوى من العلاقات ثنائية الأبعاد. وثانيها: إذا كان الحلف قد أعلن أنه من بين مهامه التصدي لظاهرة الإرهاب فإن دول مجلس التعاون الخليجي أكدت أن لديها القدرة على التصدي لتلك الظاهرة، سواء على الص عيد الداخلي أو على مستوى مجلس التعاون، وهنا يشار إلى الاتفاقية الخليجية للتصدي لظاهرة الإرهاب وهو ما يمثل ركيزة أساسية للتعاون المستقبلي بين الجانبين.

ومع التسليم بأن الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج يأتي ضمن توجه جديد للحلف – الذي طالما اقتصرت أهدافه على المهام العسكرية – وهو توجه سياسي ومن ذلك التدخل في قضايا الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خاصة وفقا لمؤتمر إستانبول عام ٢٠٠٤ الذي أطلق مبادرة "تحسين مستوى الناتو مع العالم العربي ".. فإن التساؤل الذي يُثار هو كيف تستفيد الدول الخليجية الست من هذا التوجه الجديد وبخاصة أن قضية أمن الخليج تستحوذ على اهتمامات تلك الدول وتتعدد بشأنها الرؤى وعدم قدرة تلك الأنظمة على ضمان الأمن الداخلي [٢٥] قد يشكل تهديدا خطير على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

وثمة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في هذا الشأن:

[٢٥] د.جابر حبيب جابر ،إمكانات التعاون العراقي الإيراني ومقوماته،مجلة دراسات إستراتيجية،العدد الخامس،١٩٩٨،ص ٢٩٠.

أولا: يأتي حوار الناتو مع الدول الخليجية في ظل الحديث عن رؤى مستقبلية لأمن منطقة الخليج، تلك القضية التي تعد الهاجس الأكبر للدول الخليجية الست اذ تعاني من خلل في التوازن في ظل وجود قوة إقليمية كبيرة (إيران) وقبل ذلك العراق، ومن ثم فإن الدور الغربي تجاه أمن الخليج أمر مهم ، وتقاطع الرؤى إلى امن الخليج بين العرب والإيرانيين ابتداء من مصادر التهديد لأمن الخليج إلى كيفية حماية امن الخليج إلى حتى اسم الخليج ،الذي لم تتفق عليه الإطراف المهتمة بأمنه [٢٦]. وقد تعززت أهمية هذا الدور في ضوء أمرين مهمين: أولهما: استمرار تردي الأوضاع الأمنية في العراق التي كان لها تداعيات عد ة على دول مجلس التعاون الخليجي، ابتداء بتجنيد بعض الشبكات لشباب من تلك الدول للمقاومة في العراق، ومرورا بظهور بعض الممارسات الطائفية نتيجة لصعود الشيعة في العراق، وانتهاء بما يتردد عن إمكانية تقسيم العراق وقيام حرب أهلية. وثانيهما: استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الملف النووي الإيراني وغيره من القضايا الأخرى، وهذا ما أجمع عليه البرلمانيون المشاركون في حوار الدوحة حيث أكدوا أن استقرار الأوضاع في العراق شرط ضروري لخليج آمن، و من ثم فإن دول ا لخليج في سعيها لإيجاد منظومة أمنية تجمعها مع العراق وإيران تحتاج إلى ضمانات دولية، ولا شك أن حلف الناتو في إطار توجهه الجديد يمكن أن يقدم هذا الدعم الدولي، فضلا عن أنه يزيد من فاعلية الدور الأوربي في مسألة الأمن وهو الأمر الذي لا تعارضه الدول الخليجية الست ؛ لإن لها اتفاقيات أمنية ثنائية مع بعض من هذه الدول الأوربية.

ثانيا: أدركت دول مجلس التعاون الخليجي الست مفهوم الأمن بمعناه الشامل، اذ لا يقتصر على النواحي الأمنية فحسب وإنما له أبعاد سياسية واقتصادية تعكسها الإصلاحات العديدة التي قامت بها تلك الدول منذ م طلع التسعينيات وازدادت وتيرتها خلال السنوات الأخيرة وذلك على وفق خصوصية خليجية، وهو ما يتضح من الاهتمام بالمشاركة

[٢٦] د.محمد السعيد إدريس ،النظام الإقليمي للخليج العربي ،مصدر سابق ،ص ٢٧٩ .

السياسية للمرأة وتزايد دور البرلمانات الخليجية، ومن هنا كان اهتمام حوار الدوحة بمحور الإصلاح فقد أكد المجتمعون أنه يجب أن ينبع من الداخل.

ثالثاً: جاء هذا الحوار في ظل احتدام الأزمة بين إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي، وهو الأمر الذي يمثل تحديا للدول الخليجية الست أيضا؛ لإن إصرار إيران على امتلاك سلاح نووي يمثل تهديدا لدول مجلس التعاون الخليجي ابتداء بإمكانية نشوب حرب مسلحة بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وما قد يترتب عليها من آثار بيئية وأمنية، مرورا بإمكانية قيام سباق نووي بين دول المنطقة، اذ لن تكون دول الخليج بمنأى عن آثاره، وانتهاء بالتأكيد على أن امتلاك إيران لهذا السلاح من شأنه تقويض إجراءات بناء الثقة كافة التي تنادي بها الدول الخليجية الست كأساس لأي صيغة أمنية مستقبلية . وقد عبر المشاركون صراحة عن هذا الأمر، ومن ذلك تصريح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية بالقول : "لا بد أن نعترف أن هناك غيابا لإجراءات بناء الثقة بين إيران والجانب الخليجي "، وأضاف : "البرنامج النووي الإيراني يشكل هاجسا مشتركا لنا في مجلس التعاون والعالم والناتو"[٢٧].

لقد نجحت الولايات المتحدة بفعل استغلالها حالة الحرب في العراق واحتلاله لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، فحصلت على مواقع وتسهيلات وحقوق استخدام مرافق عسكرية في كل منطقة الخليج العربي، وازداد استعداد حكومات عربية وخليجية للتعامل مع الولايات المتحدة كطرف رئيس وفعال في إدارة شؤون المنطقة فتعاظم نفوذها وتأثيرها. ومن جهة أخرى سعت الولايات المتحدة لضمان تدفق النفط من المنطقة الى الأسواق العالمية وبأسعار مناسبة[٢٨].

الخاتمة :

[٢٧] د.جمال عبد الجواد ،مرحلة جديدة للسياسة الأمريكية تجاه العراق ،مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٣٦ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٧ .

[٢٨] الانترنت

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

ان المرحلة المقبلة هي مرحلة خطيرة وعلى بلدان مجلس التعاون الخليجي اتخاذ مواقف جدية وإتباع سياسيات قومية ترمي إلى الحفاظ على الأمن القومي الشامل لدول الخليج العربي، وان ذلك لن يتحقق ما دامت بقيت مسالة الأمن في الخليج العربي رهينة البعد العسكري فقط ورهينة الهيمنة الأمريكية والوجود الأجنبي في المنطقة.

إن الاختلال الحاصل في ميزان القوى العسكري ونمو الإمكانيات العسكرية لدول الجوار الجغرافي وامتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وامتلاك إيران الأسلحة النووية واندفاع تركيا وتطوير قدراتها العسكرية وآفاق تعاونها مع إسرائيل لكي تعمل على إدخال نفسها في الترتيبات الأمنية الإقليمية لمنطقة الخليج العربي.

وتبعا لذلك أصبح امن بلدان الخليج العربي أكثر تعرضا للتهديدات العسكرية تحديدا من قبل دول الجوار الجغرافي لاسيما بعد تنامي قوة ودور القوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية كليا وتدمير القدرات العسكرية العراقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للغرض نفسه.

إن ربط الأمن العسكري الخليجي بالأمن الدولي حيث وقعت أغلبية الدول الخليجية على اتفاقيات أمنية ثنائية فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى وعملت على ضمان أمنها بالوجود العسكري الأجنبي على أراضيها والذي إذا ضمن لها اشياءا فهو امن زائف فلم تدخل القوات العسكرية الأمريكية والأجنبية إلى الأراضي العربية عموما والخليج خصوصا الا لتحقيق أهدافها في السيطرة على منابع النفط ولم توقع اتفاقات أمنية الا لتسويغ وجودها العسكري واستنزاف ثروات دول المنطقة.